

الإقلاع الاقتصادي في العالم الإسلامي وإمكانية الاستفادة من التجربة الصينية

د. طارق فارس

جامعة تبسة الجزائر

7 حي البلدية 313 تبسة 12000 الجزائر

00213668948351

fares12t@yahoo.fr

Fax0021337486562

الملخص:

تكتسب تجربة الصين في الإقلاع الاقتصادي أهميتها كونها تحصل في بلد نامٍ نجحت قيادته في اختيار منهج ونموذج في التغيير وإدارة الاقتصاد مستوعبٍ لدروس التجارب السابقة المحلية والأجنبية بسلباتها وإيجابياتها، فكانت النتيجة أن تحولت الصين إلى ثاني قوة اقتصادية في العالم. وعلى ذلك يمكن القول إن التجربة الصينية مثلت حقل اختبار لحزمة من الإستراتيجيات والسياسات والبرامج والإجراءات الإصلاحية، وإن ما ترشح عن ذلك من نتائج يمكن له أن يساهم في دعم الفكر التنموي المتعلق بمتطلبات الانطلاق الاقتصادي وترشيد خيارات وسياسات الإقلاع الاقتصادي في دول العالم الإسلامي.

ABSTRACT:

The chinese experience of economic takeoff is gaining its importance because it takes place in a developing country in which the leadership is succeeded in choosing the right methodology a model of changing and operating economics, making use of all the past national and international experiences in both the negative and the positive sides. though the result was that China became the second economic power in the world.

According to that we would say that this experience acts as an experimental field of a bond of strategy, policies, programs, and reform and developing procedures. The consequential results would participate in maturing the developing philosophy which is related to the needs of progressing economy and taking the right political decisions towards economic takeoff in The Islamic world.

مقدمة

في ظل الاتجاه المتسارع نحو العولمة وتحرير التجارة والاندماج الاقتصادي والثورة التكنولوجية في المعلومات والاتصالات والنقل، تعاني مجمل دول العالم الإسلامي أزمات اقتصادية واضحة، فمن أزمة التضخم والبطالة وانخفاض النمو الحقيقي، إلى أزمة التعليم والهوية، إلى عجزها عن جذب الاستثمارات الأجنبية، إلى التآكل المستمر للشروة لقاء أثمان تصديرية زهيدة؛ فالأداء

الحالي للاقتصاديات هذه الدول لا يتواكب مع التحديات المستقبلية الواجب التصدي لها، ولا يرقى إلى إمكانياتها المادية والبشرية وطاقاتها الكامنة.

الأمر الذي يفرض على الأطراف الفاعلة في النشاط الاقتصادي في دول العالم الإسلامي بذل الجهود وبحث التدابير الناجحة للدفع في اتجاه تحقيق الإقلاع الاقتصادي وتجاوز المعوقات الاقتصادية والتشوهات الهيكلية التي تطبع اقتصاديتها، من خلال دراسة وتحليل مختلف التجارب الدولية الناجحة في مجال الإقلاع الاقتصادي وتحديد فرص الاستفادة منها. وتستحق تجربة الصين في الإقلاع الاقتصادي قدرا كبيرا من الاهتمام لخصوبتها وراثتها ولما حققت من نتائج باهرة، فالمثير في التجربة الصينية ليس فقط النجاح الاقتصادي الذي فاق كل التوقعات بعد أن كانت تعاني من التخلف لفترة طويلة، ولكن أيضا وبصورة خاصة، خصوصية منهجها المختلف تماما عن نماذج النهوض الاقتصادي التي طبقتها بقية الدول النامية، فهو منهج ينطلق من مراعاة الخصوصية المحلية للمجتمع الصيني دون الانغلاق على المعارف والتجارب الأخرى.

من هذا المنطلق يهدف هذا البحث إلى عرض وتحليل تجربة الإقلاع الاقتصادي في الصين ورصد مقومات نجاحها ومن ثم التوصية بأهم سياسات الإقلاع الاقتصادي الملائمة لدول العالم الإسلامي على ضوء هذه التجربة، وذلك من خلال التعرض إلى المحاور التالية :

المحور الأول: الإقلاع الاقتصادي وسياساته في دول العالم الإسلامي؛

المحور الثاني: التجربة الصينية في الإقلاع الاقتصادي؛

المحور الثالث: إمكانية الاستفادة من التجربة الصينية في الإقلاع الاقتصادي في دول العالم الإسلامي.

المحور الأول : الإقلاع الاقتصادي وسياساته في دول العالم الإسلامي

يشكل الإقلاع الاقتصادي وسياساته الانشغال الرئيسي لواضعي خطط التنمية في مجموعة الدول النامية، وأيضاً القضية المحورية على مستوى التنظير الفكري لاقتصاد التنمية.

أولاً : مفهوم الإقلاع الاقتصادي

يشيع استعمال مفهوم الإقلاع الاقتصادي في الكتابات التي تعنى بشؤون التنمية، وهو ترجمة للمصطلح الإنجليزي "Take off"، أو المصطلح الفرنسي "Décollage"، وهناك من يترجمه إلى: "انطلاقة اقتصادية"⁽¹⁾.

ويستند المعجم الاقتصادي في تحديد هذا المفهوم إلى نظرية "روستو"؛ حيث ينص على أن روستو استخدم هذه الكلمة في نظريته عن التطور الاقتصادي، الذي قسمه إلى خمس مراحل، ومرحلة الانطلاق: هي المرحلة التي تنهزم من خلالها القوى المقاومة للتقدم،

ويبدأ عندها ناتج الفرد في المتوسط في الازدياد حاملا معه تغييرات جذرية في فنون الإنتاجية التي تقوم بها فئة من أفراد المجتمع تميزت بصدق العزيمة، وروح التجديد والابتكار⁽²⁾.

إذا يرجع الفضل في تحليل هذا المفهوم وبيانه إلى أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كامبريدج، المفكر روستو "Rostow" في كتابه: "مراحل النمو الاقتصادي"، الذي اعتبر فيه أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا، والمسألة فقط أن هناك دول بدأت قبل الأخرى في السياق الخطي للتنمية⁽³⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن روستو "Rostow" لا يعتبر أول من طرح فكرة مراحل النمو فقد سبقه إلى ذلك بعض الاقتصاديين أمثال وليم روش "William Roscher"، هيلد براند "Hilde Brand"، فردريك ليست "Friedrich List" وكارل بوشر "Karl Bucher"⁽⁴⁾.

وقد اعتبر روستو في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا في سياق خطي للتنمية، وقد قسم مراحل النمو إلى خمس مراحل كالتالي:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: وهي تتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى القدريّة ومعاداة التغيير. وقد ضرب روستو مثالا لدول اجتازت هذه المرحلة بالصين ودول الشرق الأوسط ودول حوض البحر الأبيض المتوسط وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد⁽⁵⁾.

2- مرحلة التهيؤ للإقلاع: وهي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعا، تتميز هذه المرحلة بتحويلات في القطاعات الثلاثة غير الصناعية: النقل، الزراعة والتجارة الخارجية مع وجود قطاع بنكي، ووجود الهياكل القاعدية الضرورية للتنمية. ويشير روستو إلى الدور المحرك الذي يلعبه القطاع الزراعي بما يوفره من مزايا إنتاجية تسمح بولادة مجتمع متصاعد، وتضمن الصادرات لضرورة لتوازن التبادل الدولي، وبذلك فإن هذا القطاع يسمح بتجميع الشروط الضرورية للتنمية الصناعية. كما يشير روستو إلى الدور الهام الذي يلعبه قطاع النقل ووسائل الاتصالات، وأيضا التطور في الذهنيات وفي مناهج العمل، حيث يعتقد أن من الشروط اللازمة للتهيؤ للإقلاع ظهور طبقة من المفكرين يخرجون عن الإطار التقليدي للتفكير⁽⁶⁾.

3- مرحلة الإقلاع: وهي أهم مرحلة من المراحل الخمس، حيث يعرف فيها المجتمع انقلاباً جذرياً يتميز بإزالة العوائق والحوجز المضادة للنمو المنتظم، ليصبح النمو الوظيفة الطبيعية للاقتصاد. في هذه المرحلة تحدث تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية بفضل تطور التكنولوجيا وتوسع المصانع وتركز الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات المردود السريع. فروستو يرى أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في الإقلاع، حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة وتنتشر المراكز الحضرية⁽⁷⁾.

وتعتبر هذه المرحلة قصيرة نسبياً من (20 إلى 30 سنة تقريباً)، وهي أصعب مراحل النمو حيث أنها تعد مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل لإرساء قواعد نمطية اقتصادية واجتماعية شاملة، وحسب فروستو فإن هناك ثلاثة شروط أساسية للانطلاق :

- ارتفاع معدل الاستثمار المنتج لينتقل من 5% إلى أكثر من 10% من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان؛

- إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع؛

- التأسيس السريع لأداة سياسية اجتماعية ومؤسسية تتمحور حول التنمية، بعبارة أخرى لابد أن يرافق الانطلاق نجاح سياسي واجتماعي وثقافي يحمل على عصرنة الاقتصاد⁽⁸⁾.

4- مرحلة السير نحو النضج: وتكون بعد مرحلة الانطلاق بفترة طويلة (حوالي 60 سنة)، وفيها يملك الاقتصاد القدرة على التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الانطلاق، مع تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا، والتوصل إلى التحسين الدائم في فنون الإنتاج، مع احتلال الاقتصاد القومي مكانة هامة على المستوى الدولي. ومن مظاهر هذه المرحلة:

- قيام العديد من الصناعات الأساسية (صناعة الحديد والصلب، صناعة الآلات، الصناعات الكهربائية)

- ازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات؛

- النضج الفكري للمجتمع؛

- زيادة معدلات الاستثمار لتتجاوز 10-20% من الناتج الوطني؛

- تطور مستوى مسيري المؤسسات وامتلاكهم بعد النظرة في التسيير⁽⁹⁾.

5- مرحلة الاستهلاك الواسع : وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأواً كبيراً من التقدم، حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سعة من العيش وبدخول عالية وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها :

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة؛

- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع؛

- ظهور هيكلية جديدة للسكان العاملين⁽¹⁰⁾.

تعتبر نظرية روستو إسهاما بارزا في الفكر التنموي لاسيما من خلال تركيزها على مفهوم الانطلاق الذي أخذ مساحة واسعة في الكتابات التي تعنى بشؤون التنمية، إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية بعض النقائص أهمها⁽¹¹⁾:

- لا تراعي هذه النظرية خصوصيات المجتمعات واختلافها عن بعضها البعض حيث تحاول أن تضع صورة عالمية موحدة لسيروية التنمية تطبق مهما كان نوع المجتمع، وهذا عن طريق النظر إلى التنمية كخط متواصل تمر عبره تجارب الدول عبر مراحل مختلفة؛

- نظر روستو إلى مميزات مراحل النمو الاقتصادي على أنها تبقى ثابتة في كل البلدان بغض النظر عن العصر الذي تكون فيه؛

- يشير مفهوم الإقلاع إلى أن التنمية ستكون عملية تلقائية مباشرة بعد وصول الاقتصاد إلى هذه المرحلة ولا ترجع إلى الخلف، ولكن يمكن في العديد من الحالات وتبعاً لخصوصيات كل بلد أن يترافق الانطلاق الاقتصادي بضغوط اجتماعية وسياسية كبيرة تنسف الاستقرار الذي يعتبر عاملاً حاسماً في استمرارية التنمية.

ثالثاً : سياسات الإقلاع الاقتصادي في دول العالم الإسلامي وفق نموذج صندوق النقد والبنك الدوليين

جاء تبني أغلب دول العالم الإسلامي لسياسات الإصلاح والإقلاع الاقتصادي على خلفية الاختلالات الهيكلية التي عانت منها هذه الدول بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، والتي يعود بعضها إلى عوامل داخلية مثل عجز الموازنة وارتفاع معدلات البطالة وتدني الإنتاجية والتضخم، وعوامل خارجية تتمثل في عجز ميزان المدفوعات وتفاقم المديونية، مما دفعها إلى الاتجاه نحو مؤسسات التمويل الدولية لجدولة ديونها وللحصول على تسهيلات اقتصادية تساعد على تصحيح الخلل في هياكلها الاقتصادية، وفي جميع الحالات فإن صندوق النقد والبنك الدوليين يشترطان على الدول التي تلجأ إليهما ضرورة التزامهما بتنفيذ وصفتهما للإصلاح الاقتصادي حتى يتسنى لها الحصول على التسهيلات المطلوبة⁽¹²⁾. ولم يكن إتباع الوصفات السياسية لصندوق النقد والبنك الدوليين بمقتضى برامج التثبيت والتكييف الهيكلي (Structure Adjustment & Stabilization Economic programs) شرطاً فحسب للحصول على قروض من المؤسسات متعددة الأطراف، بل وفر كذلك الضوء الأخضر لنادي باريس ولندن والمستثمرين الأجانب والمؤسسات المصرفية التجارية والمائحين لدعم اقتصاديات هذه الدول⁽¹³⁾. هذه السياسات وبرامج الإقلاع المفروضة تقوم على أساس منهج فكري وفلسفي يتبنى مبادئ توافق واشنطن (Washington Consensus) ففي عام 1989 صاغ الاقتصادي "جون ويليمسون" نائب رئيس البنك الدولي مجموعة السياسات والتوصيات والمبادئ التوجيهية التي تم التوصل إليها بين صندوق النقد والبنك الدوليين وحكومة الولايات المتحدة وهو ما عرف بتوافق

واشنطن. وقد صاغ جون ويليمسون هذا التوافق ومبادئه الأساسية بزعم أنها وصفة جاهزة لإصلاح والإقلاع الاقتصادي تطبق على أي اقتصاد⁽¹⁴⁾، ويمكن تلخيص عناصر توافق واشنطن (نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة) في النقاط العشر التالية⁽¹⁵⁾:

1- انضباط المالية العامة: ويقصد به تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة في المقام الأول، وذلك عن طريق تخفيض الإنفاق العام لاسيما الإنفاق العام الاجتماعي والدعم وزيادة الإيرادات العامة بفرض رسوم على الخدمات العامة التي كانت تقدم مجاناً في السابق، وذلك بتطبيق سياسة استرداد التكلفة ورفع أسعار خدمات المرافق العامة. ويمكن أن يتضمن الانضباط وضع قواعد جديدة لربط الإنفاق بالأداء وما إلى ذلك من سبل ترشيد النفقات.

2- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام: نحو التعليم والصحة والبنية الأساسية، وبعيدا عن الاستثمار في عمليات الإنتاج المباشر للسلع والخدمات.

3- الإصلاح الضريبي: ويشمل توسيع القاعدة الضريبية وتخفيض معدلات الضرائب الحدية لتعزيز حوافز الإنتاج والاستثمار والحد من التهرب الضريبي.

4- إصلاح نظام الصرف الأجنبي: للتوصل إلى أسعار صرف تنافسية موحدة، وهو ما ينطوي عادة على تخفيض قيمة العملة وإلغاء التعدد في أسعار الصرف مع ترك السعر يتحدد وفقاً للعرض والطلب.

5- تأمين حقوق الملكية: تيسير إجراءات تسجيل ونقل ملكية الأصول، وسرعة البت في المنازعات حولها، حتى يسهل استعمالها كضمانات للقروض في البنوك، وكذلك طمأننة الرأسماليين على أموالهم بالنص في الدستور على عدم جواز مصادرتها أو تأمينها.

6- تفكيك القيود الإدارية: التخلص من التدخلات الإدارية في تحديد الأسعار أو منح الائتمان أو توجيه شركات القطاع العام وهو ما يعنى إفساح المجال لقوى السوق لتتولى هذه الأمور وما إليها.

7- تحرير التجارة الخارجية: وذلك بإلغاء القيود الكمية على الواردات والصادرات وتخفيض معدلات التعريفات الجمركية على الواردات والتخلص من السبل الأخرى لتقييد الواردات.

8- الخصخصة: بيع الشركات والهيئات المملوكة للدولة، سواء أكانت شركات تعمل في مجال الإنتاج للسوق، أو شركات أو هيئات توفر خدمات المرافق العامة. وقد يتوسع في معنى الخصخصة ليشمل عدم تولى الحكومة تقديم الخدمة والاقتصار على التعاقد مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي على تقديمها وتوفير التمويل اللازم لذلك.

9- تحرير الاستثمار الأجنبي: إلغاء القيود التي قد تفرض على المستثمرين الأجانب كالحُدود القصوى التي قد توضع على تملك أسهم الشركات الوطنية ، في حالة الخصخصة أو في غيرها ، وكالقيود على تحويل الأرباح أو رأس المال، والقيود الخاصة بالمحتوى المحلي للمنتج أو التصدير وما إلى ذلك، وكذلك القيود على تعاملات الأجانب في البورصة.

10- التحرير المالي: تحرير أسعار الفائدة، أي تركها لعوامل العرض والطلب في السوق، وإلغاء السقوف الائتمانية وغيرها من الضوابط على تخصيص الائتمان، وكفالة الاستقلالية للبنك المركزي. كما يشمل التحرير المالي تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، أي إلغاء القيود على انتقال الأموال عبر الحدود الوطنية للدولة.

المحور الثاني : التجربة الصينية في الإقلاع الاقتصادي

تكتسب التجربة الصينية أهميتها من ما حققته من إنجازات تنموية كبيرة، بعد أن كانت قبلها من أشد البلدان تخلفاً، وعليه فمن المفيد الخوض في ضمارها، وتتبع أبعادها التاريخية والحاضرة، ولاسيما فيما يتصل بما اتبعته من مسارات تنموية مقترنة بالإقلاع الاقتصادي.

أولاً: محاولات الإقلاع الاقتصادي الأولي للصين

حين أعلن الزعيم الصيني ماوتسي تونغ عام 1949 عن قيام جمهورية الصين الشعبية كانت الصين تمثل نموذجاً تقليدياً لدولة من العالم الثالث بالسمات والخصائص المعروفة لدولة بهذا الوصف. متوسط دخل فردي منخفض، ضغط سكاني كبير على الأرض الصالحة للزراعة والموارد الأساسية الأخرى، وغياب المؤسسات الملائمة لعملية التنمية⁽¹⁶⁾. لذلك عمد الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماوتسي تونغ إلى تطبيق تغيرات جوهرية في السياسات الاقتصادية، تمهيداً لتحول كامل نحو اقتصاد موجه مركزياً وذلك من خلال إتباع إجراءات وسياسات اقتصادية تمهيدية، تعقبها تطبيق إستراتيجيات متعاقبة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود.

شملت الإجراءات التمهيدية للتحول نحو اقتصاد اشتراكي موجه مركزياً من قبل الدولة، القيام ببعض التغيرات من حيث شكل وإدارة الملكية، وقد شملت هذه الإجراءات أغلب القطاعات الاقتصادية. كما اعتمدت الصين في إطار التوجه لتحقيق الإقلاع الاقتصادي الإستراتيجيات التالية:

1- إستراتيجية الصناعة الثقيلة للفترة (1952-1957):

بحلول عام 1952 قرر الصينيون إعادة تشكيل الاقتصاد، واستخدموا في ذلك النموذج السوفيتي والخطط المركزية، إذ ركزوا في أول خطة خمسية لهم على إعادة بناء الصناعات الثقيلة، وهو ما دفع الاتحاد السوفيتي لتقديم التسهيلات والتمويل والمساعدات التكنولوجية للصين، كانت الصين تستهدف من ذلك تحويل الصين من بلد زراعي فقير ومتخلف اقتصادياً إلى دولة صناعية اشتراكية كبيرة، لذلك استهدفت توسيع البناء الصناعي على مستوى متقدم، متخطية المراحل الوسطى من التطور الصناعي المتمثلة في الصناعات الخفيفة⁽¹⁷⁾.

وقد نتج عن تطبيق هذه الإستراتيجية ظهرت مشاكل اقتصادية عديدة، الأمر الذي دفع بالصينيين إلى البحث في مكان الخلل وتشخيص نقاط الضعف في الجانب التطبيقي لهذه الإستراتيجية. ولقد وجد الصينيون أن الإخفاق يعود إلى الخطة نفسها فهي لم تكن نابعة من الواقع الاقتصادي الصيني بل كانت مستوردة من الاتحاد السوفيتي مع الخبراء، والواقع الصيني لم يكن يمتلك المؤهلات اللازمة لتنفيذ هكذا خطة إذ لم تكن لدى الصين قاعدة صناعية مؤهلة تنطلق منها كما لم يكن لديها الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الخطة ولم يكن هناك خبرات بشرية قادرة على التنفيذ الدقيق لتفاصيل الخطة، ومن الجدير بالذكر أن الصين بلد زراعي بشكل شبه تام لذلك كان ينبغي التركيز على تطوير هذا القطاع في البداية ثم الانتقال إلى القطاع الصناعي بعد ذلك⁽¹⁸⁾ لذلك وفي نهاية الخطة الخمسية الأولى، حاول ماوتسي تونغ أن يجد حلول لتلك التناقضات من خلال إتباع إستراتيجية جديدة وفقا لخطة خمسية ثانية.

2- إستراتيجية القفزة الكبرى إلى الإمام (1958-1962):

وفي عام 1958 أطلق ماوتسي تونغ الخطة الخمسية الثانية (1958-1962) والمعروفة باسم (القفزة الكبرى إلى الإمام)، والتي هي عبارة عن إستراتيجية تهدف إلى إيجاد نموذج تنموي بديل عن النموذج السوفيتي الذي تبني الصناعة الثقيلة دون الصناعة الخفيفة والزراعية، كما تهدف هذه الإستراتيجية كذلك إلى تطوير قوي الإنتاج في والتغلب على التخلف الاقتصادي في مدة قصيرة جدا. وقد قامت على عدة مبادئ، من أهمها فكرة التطوير الشامل التي تعني وجوب تطوير جميع القطاعات، وإعطائها الأولوية على حد سواء والاهم من ذلك أن ما يميز سياسة القفزة الكبرى هو اعتناقها لمبدأ اللامركزية الإدارية، أي التخفيف من شدة السيطرة المركزية إداريا وتشجيع الوحدات من المستويات الدنيا على التوسع باتخاذ القرارات والمبادرات⁽¹⁹⁾.

تم تجسيد مبدأ اللامركزية تطبيقا لإستراتيجية القفزة الكبرى إلى الإمام في شكل إداري جديد عرف بالكوميونات الشعبية، وهي نظام إداري يجمع بين الإنتاج الزراعي والصناعي، والتجارة والتعليم والنشاطات الثقافية. وتأتي هذه الكوميونات نتيجة دمج التعاونيات القديمة، بغية توفير المزيد من الإمكانيات، مثل القوي العاملة الخبرة ورأس المال اللازم لاستثمار واستغلال مساحات الأراضي الزراعية الكبيرة التي تم إصلاحها. ووصل عدد هذه الكوميونات إلى 26000 وحدة اشتركت فيها أكثر من 120 مليون عائلة فلاحية⁽²⁰⁾.

وفي مشهد آخر من مشاهد القفزة الكبرى، كان من بين أهدافها الأساسية هو تجاوز بريطانيا واللاحق بالولايات المتحدة الأمريكية في صناعة الصلب، مما دفع حكومة ماوتسي تونغ إلى استخدام الموارد على نحو مفرط في إنتاج الحديد والصلب، بعد الأزمة الاقتصادية التي رافقت تطبيق إستراتيجية القفزة الكبرى، اهتمت الحكومة الصينية في دراسة أسباب إخفاق هذه الإستراتيجية، وتم تكريس الجهود لإيجاد الطرق والوسائل من اجل نمو قوي الإنتاجية. وقد استمر ذلك قرابة الأربعة سنوات (1963-1966)، وجاء بعدها تطبيق إستراتيجية الثورة الثقافية⁽²¹⁾.

3- إستراتيجية الثورة الثقافية (1966-1976):

أثناء هذه المرحلة تم تنفيذ الخطتين الخمسيتين الثالثة والرابعة، التي شكلتا اخطر مرحلة مرت بها الصين، لان الفوضى والعنف شملت جميع نواحي الحياة في الصين. بدأت الثورة الثقافية عام 1966 عندما طالب ماوتسي تونغ بالعودة إلى المنابع

الأصلية للتقاليد الثورية ورفض تطعيمها بما بدا حينها عناصر ذات طبيعة " إصلاحية " وقد استهدفت الثورة الثقافية تقليص الفوارق بين الأرياف والمدن والعمال والفلاحين ومحاربة القيم والأفكار الفردية من أجل التحول نحو الاشتراكية. وضمن إطار إجراءات الثورة الثقافية تقرر إلغاء نظام القبول في الجامعات باعتباره نظاماً مصمماً لمحاباة طلبة المدن على حساب طلبة الريف، كما أن النظام التعليمي الذي اعتمدته الثورة الثقافية أعطى أولوية للعمل التطبيقي للطلبة واعتبره الجزء الأساس من المنهج العلمي. ويمكن وصف الثورة الثقافية بأنها تعبير عن الغلو والتطرف في تطبيق قيم ومثاليات هي في الواقع بعيدة عن الاشتراكية بمفهومها الواقعي والإنساني وبالرغم من مظاهر العنف والقسوة التي صاحبت أحداث الثورة الثقافية وما نجم عنها من فوضى وتخبط إلا أنها اقترنت بتغيير مادي انعكس في مضاعفه نصيب الصناعة الثقيلة التي أصبحت قاعدة النهضة الصناعية وزيادة إنتاج الصناعة الخفيفة وتطور في الصناعات المحلية على مستوى الأقاليم والمقاطعات⁽²²⁾.

وقد انتهت أحداث الثورة الثقافية ب وفاة منظرها ماوتسي تونغ عام 1976 ليكون هذا الرحيل بمثابة توطئة لمرحلة جديدة في المسار التنموي الصيني شهدت حزمة من التجارب الاقتصادية، لتصبح هذه التجارب فيما بعد مرجعاً للإصلاح الاقتصادي في الصين.

ثانياً: الإقلاع الاقتصادي في الصين

1- السياق الفكري للإقلاع الاقتصادي في الصين

بعد وفاة الزعيم التاريخي ماوتسي تونغ عام 1976 واعتقال اقرب مؤيده (عصابة الأربعة)، أصبح المسرح خاليا أمام المحدثين لفرض سيطرتهم علي الطبقة الحاكمة في الصين وبحلول عام 1978 أستلم دنغ سياو بينغ (مهندس الإقلاع الاقتصادي) السلطة في الصين، وضع مفهومه للإصلاح الصيني حيث أشار أن الإصلاح في الصين يبدأ بالإقلاع الاقتصادي⁽²³⁾.

ويمكن إرجاع الإطار الفلسفي للإقلاع الاقتصادي في الصين إلى مبدأ (التجربة هي المعيار الوحيد للحقيقة)، وقد كان معنى ذلك إعادة الاعتبار للواقعية والعقلانية الاقتصادية بعد إهدارها في الثورة الثقافية. وقد وضع دنغ فلسفته الاقتصادية على هذا الأساس قائلاً (ليس المهم أن يكون لون القط أبيض أو رمادي المهم أنه يأكل الفئران) مشيراً بذلك إلى أن المهم تحقق الصين نهضتها بغض النظر عن السياسة المتبعة إن كانت اشتراكية أو رأسمالية.

التمس دنغ سياو بينغ سبيلاً إلى الإقلاع الاقتصادي من خلال البدء بخطوات متواضعة ومدرسة جيداً وفي ترو، متجنباً أسلوب دول أوروبا الشرقية في التغيير علي نحو فجائي وشامل(التحول بالصدمة) فأبعد التجربة الصينية في الإقلاع الاقتصادي انبثقت من رؤية صينية خاصة تختلف عن الرؤية المنبثقة عن المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) المتمحورة حول التحول بالصدمة، وتتفاعل داخل هذه التجربة عناصر الثقافة القديمة للصين مع عناصر الثقافة الغربية، فقد حافظت الصين علي تراثها الحضاري واختارت نموذج التحول والإقلاع الاقتصادي الخاص بها، والنابع من ظروفها وأوضاعها الحقيقية. وكل ذلك أنتج إزالة الكثير من القيود على التفكير الصيني في مجالات متعددة، مما قاد الاقتصاديين الصينيين أن ينظروا إلي الاقتصاد الصيني نظرة واقعية وجادة. ففي عام 1979 بدء الإقلاع الاقتصادي في الصين عن طريق منهجية التحول التدريجي الموجه مركزياً من قبل

الدولة إلى اقتصاد السوق، وفقاً لخطة دقيقة تقوم على المبدأ التدريجي، بحيث لا تقوم على أساس القفز فوق المراحل واختزالها، وإنما تتم هذه العملية بقيادة الدولة ووفقاً لإستراتيجية مدروسة وبرامج واضحة⁽²⁴⁾.

لكن النقطة المحورية في التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق في الصين، والتي ركز عليها دنغ سياو بينغ، تأتي من خلال أسلوب (الممارسة التجريبية)، وذلك عن طريق خلق مناطق اقتصادية خاصة، والتي تكف فيها الصين عن تطبيق قوانينها المألوفة المناهضة للمشروعات الخاصة، وتشريع قوانين تحررية خاصة بتلك المناطق بهدف إعادة القوي ذاتها التي حاول ماو استئصالها، إلا وهي القوة السوقية، وقد اعتبرت هذه المناطق بمثابة مختبرات يتم فيها تجريب جرعات مختلفة من عمليات الانتقال إلى اقتصاد السوق⁽²⁵⁾.

2- مسيرة الإقلاع الاقتصادي في الصين

تدرجت الصين في تحقيق الإقلاع الاقتصادي عبر أربعة مراحل خلال الفترة (1978 ولغاية الآن)، والتي يمكن تفصيلها كما يلي:

أ- المرحلة الأولى (1978-1984):

انطلاقاً من مبدأ (الممارسة التجريبية هي المعيار الوحيد لحكم الحقيقة)، بدأ المحدثون عام 1978 برنامجاً طموحاً لتحويل الاقتصاد، وهدف البرنامج إلى مضاعفة الإنتاج الزراعي والصناعي بحلول عام 2000 وكان هناك مكونان رئيسيان لهذه الإستراتيجية، الأول كان الاستيراد الكامل التكنولوجي، وذلك للتغلب السريع على التخلف التكنولوجي الصيني. والثاني كان إعادة بناء الاقتصاد الداخلي بالتدريج وبحذر، وذلك لتقليل سيطرة الدولة على الإنتاج والاستثمار، واستبدال ذلك بتأثير قوى السوق لجعل الاقتصاد تنافسياً⁽²⁶⁾.

تم البدء في إصلاح القطاع الزراعي كمدخل لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وذلك يعود إلى اتساع نطاق تأثير هذا القطاع على الاقتصاد لكبر حجم مساهمته فيه، فضلاً عن ارتفاع حجم العاملين في هذا القطاع حيث يعمل في القطاع الزراعي ثلثي قوة العمل الصينية⁽²⁷⁾. وقد اتخذت عدة إجراءات في هذا الصدد، منها إلغاء الكومينات، وتوزيع الأراضي على العائلات الفلاحية فأصبح مسموحاً للفلاحين اختيار أنواع المحاصيل التي يرغبون في زراعتها ضمن أسلوب نظام المسؤولية الإنتاجية، وهو ما ساعد على تفعيل المبادرة الإنتاجية وتفجير الطاقات، وأصبحت عوائد الفلاحين تقاس على أساس كمية غلة الأرض، وليس بقدر ساعات العمل داخل الكومينات، وعلى أساس ذلك أصبح الفلاحون يدفعون الضرائب بدلاً من تحويل حصصهم إلى الكومينات⁽²⁸⁾.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة أربع مناطق اقتصادية خاصة على طول الساحل في العام 1980 لغرض جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الصادرات، واستيراد منتجات التكنولوجيا إلى الصين، وكانت هذه المناطق خالية نسبياً من الأنظمة

البيروقراطية والتدخلات التي تعرقل النمو الاقتصادي وتمتعت ببعض السياسات التفضيلية الاقتصادية مقارنة مع القوانين الاقتصادية الوطنية، والمناطق الاقتصادية الخاصة هي: شنتشن، وتشوهاي وشانتو في مقاطعة قوانغدونغ، وشيامن في مقاطعة فوجيان⁽²⁹⁾.

ب- المرحلة الثانية (1984-1991):

خلال هذه المرحلة انتقلت عملية الإصلاح و الإقلاع الاقتصادي من الريف إلى المدن، وتم التركيز على اصلاحين مهمين، في هذا المجال، الأول يتعلق بإصلاح نظام ملكية الشركات الصناعية وأساليب إدارتها، والآخر يتصل بإصلاح نظام التسعير، وهما اصلاحين مهمين وأساسيين في إرساء الإقلاع الاقتصادي. ففي إطار إصلاح ملكية الشركات الصناعية، جاء الاتجاه التدريجي في تحويل الشركات العامة إلى شركات تسير وفقاً لآليات ومبادئ السوق. الإصلاح الآخر خلال هذه المرحلة يتعلق بنظام التسعير، فقد تم إتباع أسلوب التسعير المزودج الذي يعني أن يكون تسعيرين للمنتجات السلعية، أي أن هناك أسعاراً تحدد من قبل الدولة لجزء من إنتاج السلع والجزء الآخر تحدده آليات السوق وهذا في إطار التدرج في إصلاح نظام التسعير⁽³⁰⁾.

وقد سمحت الحكومة في بداية عام 1985 بإنشاء المناطق الاقتصادية المفتوحة في دلتا ريانجتزي ونهر اللؤلؤة ونهر منج يانج وشبه جزيرة شانغونغ حتى وصل عدد المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة في عام 1987 إلى 64 مدينة مفتوحة على العالم، وإلى عام 1986 انتقلت 80% من الصناعات الإنتاجية من هونج كونج إلى جنوب الصين، كما أن إقليم شنغهاي احتكر لوحده 20% من الإنتاج الصناعي و 25% من إجمالي الدخل القومي حتى مطلع التسعينات، وتم إقامة منطقة بودونغ الجديدة شرق شنغهاي و"شين جن" اللتين أحدثتا معاملة تفضيلية لجذب الاستثمار الأجنبي، كما زادت مساحة الخوصصة وتم إعطاء القطاع الخاص دوراً مكثراً بجانب القطاع العمومي⁽³¹⁾.

ج- المرحلة الثالثة (1991-2001):

بدخول الإقلاع الاقتصادي المرحلة الثالثة، والتي من شأنها فتح المجال أمام إعطاء القطاع الخاص دوراً بارزاً، حيث أنه من أهم العناصر المولدة للنمو الاقتصادي، ومن ثم فإن هذه المرحلة تعد بمثابة المرحلة الحاسمة للإقلاع الاقتصادي الشامل ولاندماج الصين في الاقتصاد العالمي وبداية لوضع الأساس لنظام السوق الاشتراكي، حيث أسست الصين عام 1993 نظام اشتراكية السوق وقد جاء تأسيس هذا النظام بشكل تدريجي معبراً عن سياسة الزعيم دنغ سياو بنغ والذي قال في عام 1992 أنه يجوز تطبيق اقتصاد السوق في الظروف الاشتراكية.

ومن أبرز أسس نظرية اقتصاد السوق الاشتراكي التي وضعها الزعيم بنغ وعدها أساساً لنظريته ما يأتي⁽³²⁾:

- لا يوجد سوق اشتراكي وسوق رأسمالي بل الأداء هو الذي يحدد ويحول السوق إلى الرأسمالية أو الاشتراكية فالسوق قابل لأن يكون اشتراكياً أو رأسمالياً وهو ليس موضوع سياسي وإنما وسيلة من وسائل تنمية الاقتصاد؛
- يركز اقتصاد السوق الاشتراكي على تنمية القدرة على الإنتاج والقضاء على الاستغلال مع رفع المستوى المادي للشعب؛
- أن الاقتصاد في السوق الاشتراكي يعتمد على القطاع العام والخاص معاً مع الحرص على امتلاك القطاع العام المساحة الأكبر في الاقتصاد؛

- يسيطر القطاع العام على المؤسسات الإستراتيجية مثل الكهرباء والسكك الحديدية و البريد؛
- تخلي الدولة عن أسلوب التخطيط المركزي بطابعه إلزامي والقسري وتعويضه بأسلوب التخطيط التوجيهي الذي يتوسط بين التخطيط المركزي والتخطيط التأسيري عديم الإلزام الذي تعتمد بعض البلدان الرأسمالية؛
- تعزيز مظلة الحماية الاجتماعية للمواطنين والعاملين، وخصوصاً في مجالات: الإسكان، الرعاية الصحية والتأمين، وعدم السماح بتركها عرضةً فقط لتأثيرات آليات السوق وقرارات المشروع الخاص.
- كذلك في هذه المرحلة قامت الحكومة في ماي 1993 بوضع خطة شاملة بهدف خلق توازنات تنموية بين الأقاليم الشمالية والغربية من جهة والأقاليم الجنوبية والشرقية من جهة أخرى، بغرض إعادة التوازن فيما بينها إذ لم يعد من المقبول أن يتركز النشاط الاقتصادي في منطقة لا يتجاوز عدد سكانها 30% من مجمل عدد سكان الصين. كما تم إعداد إستراتيجية جديدة تضمنت مايلي:
- إحياء مدينة شنغهاي والتي تعد مركز التجارة والصناعة في الصين وإعطائها مفهوم "المدينة العالمية"، وتحويل المدينة إلى مركز مالي في المنطقة الآسيوية والمحيط الهادي في ظل كفاءة بورصة شنغهاي؛
- سن القوانين الخاصة بتكوين وعمل شركات حيازة الأسهم وتداولها في البورصة، وكذلك قانون البنوك وشركات الصرافة، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها تحرير أسعار الصرف، وهذا ما جعل اليوان الصيني قابل للتحويل بحلول 1994 ؛
- تشجيع النشاط السياحي، وتخفيض الضرائب والرسوم على السلع، فانتقل عدد السياح من 41.48 مليون أنفقوا 7.23 مليار دولار عام 1993 إلى 63.48 مليون بإيرادات فاقت 12.6 مليار دولار عام 1998 فانتقلت الصين من المرتبة الثامنة عالمياً إلى المرتبة السادسة عالمياً⁽³³⁾.

د- المرحلة الرابعة (2001 إلى الآن):

في نوفمبر 2001 ، أصبحت الصين عضو في منظمة التجارة العالمية ، وأدى دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية إلى انفتاحها انفتاحاً أوسع على السوق العالمية، وشكل هذا الانفتاح وسيلة بيد القادة الصينيين للحفاظ على ديناميكية الإقلاع الاقتصادي وقد نجحت الصين أثناء المفاوضات التي جرت بخصوص انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية أن تتجنب الالتزام بالفصل ما بين الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا، مع انه من المفترض أن تصعب الاتفاقية أكثر إقامة روابط ما بين الاستثمار وعملية نقل التكنولوجيا، الأمر الذي مكن الصين من الحصول على التكنولوجيا بمستويات غير مسبقة بالنسبة لدولة نامية، والتي بلغت ذروتها بإقناع الشركات الأجنبية بتأسيس مراكز أبحاث وتطوير على الأرض الصينية⁽³⁴⁾.

وقد أدرك الصينيون بان مساهمهم التنموي يأخذ اتجاه مفهوم النمو وليس التنمية. أي أن حل التركيز كان ينصب علي سرعة النمو مع إهمال لجودة النمو، ومن ثم كان عدم رشد في استغلال الطاقات والموارد، بالإضافة إلي سوء توزيع الدخول بين أفراد المجتمع الصيني⁽³⁵⁾، لذلك تركز الخطة الخمسية الثانية عشرة (2011-2015) على تحقيق توازن جديد في الصين من حيث النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، في محاولة لتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء والواقع أن الخطة الخمسية الثانية عشرة قد تشكل

نقطة تحول إستراتيجي تبشر بتحول الصين من نموذج المنتج الذي حقق نجاحاً كبيراً طيلة الأعوام الثلاثين الماضية إلى مجتمع استهلاكي مزدهر، وعلي هذا الأساس تهدف هذه الخطة إلى تحقيق الأهداف التالية⁽³⁶⁾:

- الحفاظ على نمو اقتصادي مستقر وسريع نسبياً، 7% سنوياً؛
- تحقيق نمو سنوي، بواقع 7% في الدخل القابل للتصرف للفرد في المدن ، والدخل الصافي للفرد في الأرياف في فترة الخطة، لدعم توسيع الطلب المحلي وذلك من خلال رفع الأجور وزيادة شبكات الأمان الاجتماعي، مثل الرعاية الصحية ، ومدفوعات الرعاية الاجتماعية ، وتخطط الحكومة الصينية لزيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة 40% بحلول عام 2015؛
- زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية باعتدال خلال السنوات الخمس القادمة في إطار الإستراتيجية التي تهدف إلى توازن الاقتصاد الوطني وإعادة هيكلته، والحد من الاعتماد على الصادرات؛
- أن يبلغ الإنفاق على البحث والتطوير 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2015؛
- تخفيض استهلاك المياه لكل وحدة من القيمة المضافة للإنتاج الصناعي بنسبة 30% وتخفيض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 17% للحد من التلوث؛
- زيادة إنتاج واستخدام الطاقة النظيفة من 8.3% عام 2009 ، لتصل إلى 11% عام 2015؛
- العمل على أن لا تتجاوز البطالة المسجلة في المناطق الحضرية أكثر من 5%.

ثالثاً: ملامح الإقلاع الاقتصادي في الصين

1- تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي

إن تجربة الصين في الإصلاح الاقتصادي أثمرت نتائج على جانب كبير من الأهمية، فعلى امتداد الفترة التي تلت إجراءات الإصلاح حقق الناتج المحلي الإجمالي في الصين نمواً متسارعاً وبمعدلات تعتبر استثنائية وأحياناً غير مسبقة، مقارنة بالتجارب المماثلة للتطور الاقتصادي ، فكما يتبين من الجدول رقم (1) لم ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في الصين عن حدود 9 % خلال الفترة (2001-2011).

جدول رقم (1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين للفترة (2001-2011)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤشر	8,3	9,1	10	10,1	11,3	12,7	14,2	9,6	9.2	10.4	9.2

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وإحصاءات البنك الدولي، الموقع:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.Z>

وتجدر الإشارة إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين بمعدل (9% - 10%) سنوياً على امتداد عقدين من الزمان، وهو ضعف معدل النمو المناظر للدول الأخرى في جنوب شرق آسيا والمقدر بـ (5% - 6%). كما كانت الصين تحتل في عام 1990 المركز العاشر على قائمة دول العالم من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي، انتقلت إلى المركز الثامن عام 1995 وإلى المركز السادس طوال الأعوام من 2000 حتى 2004، وإلى المركز الخامس عام 2005، ثم إلى الرابع في عامي 2006 و 2007، وأخيراً إلى المركز الثالث عام 2008 بعد الولايات المتحدة واليابان⁽³⁷⁾.

2- تطور الصادرات

جدول رقم (2) تطور الصادرات في الصين للفترة (2001-2011)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
1899	1577.9	1,201.6	1430.7	1217.8	968.9	762.0	593.3	438.2	325.6	266.1	الصادرات
20.3	31.3	-16.0	17.5	25.7	27.2	28.4	35.4	34.6	22.4	6.8	النمو %

Source: Sustainable Investment in China www.bsr.org

يتضح من الجدول رقم (2) ارتفاع قيمة إجمالي الصادرات الدولية إلى 1899 مليار دولار في عام 2011 وهو ما يمثل زيادة المتوسط السنوي بنسبة 38.3% منذ عام 2001 وقت دخولها في منظمة التجارة الدولية. ويرجع هذا إلى عدة أسباب من بينها: زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصينية المصدرة، وتوسيع حصتها في السوق الدولية، كذلك بسبب زيادة استخدام الصين للاستثمار الأجنبي المباشر، وبسبب إصلاح نظام التجارة. مما جعل الصين تتفوق في حجم تجارتها الخارجية على اليابان لتحتل بذلك المركز الثالث بعد الولايات المتحدة وألمانيا.

3- تطور الصناعة والزراعة

خلال السنوات الخمسة والعشرين الأخيرة، شكل القطاع الصناعي محرك النمو في الصين وقد ساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 3/1 من الإنتاج الصناعي، وما يحسب للصين في هذا القطاع، هو ربط الزراعة بالصناعة وفق ما يدعى بالتكامل

الأممي والخلفي، بالإضافة إلى اعتماد سياسة اقتصادية داخلية "سياسة النسخ الأقاليم أي أن المشروع الناجح يعمم في باقي (تجربة إقليم شنغهاي) ، وذا غدت الصين ثالث بلد مصنع في العالم بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان متقدمة على ألمانيا⁽³⁸⁾، وفيما يلي جدول يوضح تركز الصين في بعض الصناعات العالمية:

جدول رقم (3) تركز الصين في بعض الصناعات العالمية لسنة 2006

الصناعة	المركز العالمي	النسبة من الإنتاج العالمي
الصلب	01	34%
الكيمياءويات	04	-
الآلات الكهرومترلية	01	34%
أجهزة الإعلام الآلي	03	-
السيارات	03	9.2 مليون سيارة

Source: China Statistical Yearbook, 2007

كما تتمركز الصين في مواقع ريادية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم(4) تركز الصين في الإنتاج العالمي لبعض المحاصيل الزراعية

المحصول	المركز العالمي	كمية الإنتاج
القمح	01 لسنة 2004	90 مليون طن
الأرز	01 لسنة 2004	180 مليون طن
الذراء الصفراء	01 لسنة 2004	130 مليون طن
تربية المائيات	01 لسنة 2006	-

Source : LI Zhaoyu ,Evolution de la politique agricole chinoise France Export Céréales, Bureau de Beijing, Paris, 17 Mars 2010.

المحور الثالث: إمكانية الاستفادة من التجربة الصينية في الإقلاع الاقتصادي في دول العالم الإسلامي

تستحق تجربة الصين في تحقيق الإقلاع الاقتصادي قدرا كبيرا من الاهتمام لخصوبتها وراثتها ولما حققته من نتائج باهرة، والمثير في التجربة الصينية ليس فقط النجاح الاقتصادي الذي فاق كل التوقعات ولكن أيضا وبصورة خاصة، قدرة الحكومة على السيطرة على عملية النمو وما يصاحبها عادة من أزمات هيكلية اقتصادية واجتماعية حادة، وتوجيه مسار الإقلاع الاقتصادي نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع الصيني، وعلى ذلك يمكن القول إن التجربة الصينية مثلت حقل اختبار لحزمة من الإستراتيجيات والسياسات والبرامج والإجراءات الإصلاحية، وإن ما ترشح عن ذلك من نتائج يمكن له أن يساهم في إنضاج الفكر التنموي المتعلق بمتطلبات الإقلاع الاقتصادي وترشيد خيارات وسياسات الإصلاح الاقتصادي في دول العالم الإسلامي. غير أنه لا يعني بأي حال إمكانية استنساخ التجربة الصينية أو إعادة إنتاجها من قبل هذه الدول، بحكم التفاوت بين حجم كل من اقتصاد هذه الدول والاقتصاد الصيني، واختلاف هيكلهما، وتفاوت ثقل القطاعات الاقتصادية في كل منهما، واختلاف الظروف والمعطيات التي جرت في إطارها التجربة المذكورة عن ظروف أي بلد آخر، إن ما هو ممكن هو التعلم والاسترشاد بالخطى التي تمسكت بها الصين في مسار إقلاعها الاقتصادي والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

أولاً: القيادة الفكرية

لا تتقدم الأمم بالتقنية والمدنية والتصنيع فقط، ولكن لابد أن يمتزج كل ذلك من خلال قيادة فكرية تدفع الأمة للأمام وتحافظ على هويتها، وتنجح في تطويع الأفكار العالمية لخدمة القضايا المحلية للأمة، وهو ما نجح فيه دنگ سياو بنغ في الصين. فرغم أنه اقتنع بضرورة النهوض الاقتصادي إلا أنه لم يقبل بنقل واستنساخ تجارب الدول الأخرى في الصين، وإنما قام بتطويعها ليتناسب مع طبيعة الشعب الصيني. والأمة الإسلامية ليست في حاجة لاستيراد أفكار للنهوض الحضاري، وإنما هي في حاجة إلى إيجاد صيغ عملية واقعية لتجديد الفكر الإسلامي ليتناسب مع احتياجات الأمة وطبيعتها المتعددة القوميات في القرن الحالي وهذا دور القيادة

الفكرية. كما ساهمت القيادة الفكرية الصينية في حشد وتعبئة الطاقة المعنوية الكامنة لدى المواطنين، ذلك أن الدول التي نجحت في تحقيق الإقلاع الاقتصادي لم تصل إلى ذلك بمجرد توفير الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة. وإنما ساعدها على ذلك أيضا شعور جارف وإيمان عميق لا يختلف كثيرا عما تشعر به الأمم عندما تخوض حربا ضد عدو شرس. فالإقلاع الاقتصادي حرب على التخلف والتبعية، والنصر في هذه الحرب مرهون بتوافر الحماس والحشد والتعبئة لكل الطاقات، وفي مقدمتها الطاقات المعنوية والروحية. فتفجير هذه الطاقات لدى الجنود هو ما يجعلهم يضحون بأرواحهم فداء للوطن. وتفجير هذه الطاقات لدى المواطنين في سياق السعي للنهوض الاقتصادي هو ما يجعلهم يضحون بالكثير من متع الحياة وملذاتها من أجل إعادة بناء الأمة وانطلاقها على طريق النهضة للأمة⁽³⁹⁾.

ثانيا: إحياء الشخصية القومية والاعتزاز بالمرور الحضاري

إن إحياء الاعتزاز بالهوية الإسلامية للأمة هو أحد أهم الخطوات إلى عودتها إلى مكانتها الحضارية اللائقة، ولا يعني الاعتزاز بالهوية الإسلامية التمييز العرقي أو الاضطهاد الديني للأعراق أو أبناء الديانات والشعوب الأخرى، وإنما يعني الحفاظ على مقومات الشخصية الإسلامية والاعتزاز بها وتربية الأجيال الناشئة عليها دون غلو أو تفريط. وتبرز تجربة الصين المعاصرة أهمية هذا العامل في دفع الشعب إلى الإلتقان والتفاني والتضحية من أجل الأمة. كما أن المرور الحضاري والعمق التاريخي للصين، قد أفادها في ناحيتين مهمتين: الناحية الأولى: وفرا لها دافعية ذاتية قوية لاستعادة مكانتها كأمة فاعلة ومبدعة في مجرى التطور الحضاري والإنساني. الناحية الثانية: إنهما حرا الصين من الشعور بعقدة أو مركب النقص فهي لا تشعر بالدونية إزاء الآخر المتقدم (الغرب على وجه الخصوص) فتقلده تقليدا أعمى، ولكنها في نفس الوقت لا تجد غضاضة في التعلم من الأجانب عموما الذين استخدموا في الماضي اختراعات الصين بنجاح.

ثالثا: التدرج في النهوض الاقتصادي

اعتمدت الصين في منهجها الإصلاحي التدرج والتطور الهادئ متجنبنة الأخذ بإسلوب التحول بالصدمة الذي اعتمدته بلدان أخرى مثل روسيا الاتحادية وتبين لاحقا عدم نجاعته. وهنا يصح القول أن الصين تتعلم من أخطاءها وأخطاء غيرها، فمن بين أخطاء الحقبة الماوية التغييرات العنيفة والانتقالات الحادة في المناهج والإجراءات ولاسيما في مرحلتها القفزة الكبرى إلى الأمام والثورة الثقافية. ومن بين أخطاء تجارب الدول التي وُصفت إنها في مرحلة الانتقال والتي تعلمت منها الصين، خطأ القفز من مرحلة إدارة الاقتصاد بالتخطيط المركزي الشامل والأوامر إلى إدارة الاقتصاد بإطلاق العنان لآليات السوق الحرة مع تراجع غير منظم وغير محسوب لدور الدولة الاقتصادي.

رابعا: تبني نظرة واقعية في الإقلاع الاقتصادي

لقد كان المنحى الذي تبناه دنغ سياو بينغ في مشروعه للنهوض الاقتصادي براجماتيا إلى حد بعيد، ولعل أبلغ تعبير عن هذه النظرة تلك العبارة التي تنسب إليه: «لا يهمني لون القط بقدر اهتمامي بما إذا كان قادراً على الإمساك بالفئران من عدمه»، فكل الأساليب يمكن النظر في تطبيقها مادامت قادرة على تحقيق الهدف الجوهرى وهو الدفع بالصين إلى قلب الاقتصاد العالمى وتحسين أوضاع المواطن.

ولعل هذه النظرة العميقة للمصلح الصيني تفسر تميز التجربة الصينية عن التجربة الروسية التي قادها جورباتشوف ويلتسن. فالإصلاح والإقلاع الاقتصادي في الصين كان لمصلحة المجتمع وتحت سيطرته، في حين كان إلى حد ظاهر لمصلحة المستثمرين والمغامرين الأجانب والمحليين في روسيا، ومن ثم جاء التفاوت الواضح في نتائج كل من التجربتين.

خامسا: الاستقلال السياسي والاعتماد علي الذات

إن سياسات وآليات توجيه وتحفيز النشاط الاقتصادي في الصين، مثل: اقتصاد السوق، الانفتاح الاقتصادي، الاستثمارات الأجنبية، تتم في إطار رؤية تنمية شاملة ودور قوي وإيجابي للدولة. فالتجربة الصينية ليس السوق بمفهوم الليبرالية الاقتصادية وإنما هو سوق محكوم من قبل الدولة وموضوع تحت وصايتها والانفتاح الاقتصادي تم بإرادة سياسية مستقلة وليس بضغوط وإملاءات خارجية كما حصل في تجارب بعض دول العالم الإسلامي (توافق واشنطن)، وتم تطبيقه بجرعات محسوبة وبما يتناسب مع حاجات الاقتصاد الصيني والاستثمارات الأجنبية يتم توطينها بالشروط الصينية، وليس بشروط الشركات الأجنبية.

سادسا: الانطلاق من المناطق الاقتصادية الخاصة

جرى الإقلاع الاقتصادي في الصين دون توقيتات زمنية ضاغطة ، وصيغ ومخططات صارمة وجاهزة بصورة نهائية. وقد أتاح ذلك للإصلاحيين الصينيين القيام باختبارات متعددة على نطاق ضيق جغرافيا وقطاعيا، وعند التحقق والتأكد من النجاح تعتمد الحكومة الصينية إلى إقرار التغييرات اللازمة وتعميمها في مجالات السياسة الاقتصادية على الصعيدين الجغرافي والقطاعي، (تجربة تعميم نظام الكوميونات الشعبية قبل اختبار صلاحيته من الناحيتين التقنية والاقتصادية وما نتج عنه من تشوهات اقتصادية)

لذلك انطلقت السلطات الصينية من المناطق الاقتصادية الخاصة لاختبار العديد من الممارسات الرأسمالية التي لا يمكن المجازفة بتطبيقها وتعميمها فوراً، فأسلوب (الممارسة التجريبية)، سمحت بابتكار حلول عملية للموضوعات الحساسة المتعلقة بالانتقال إلى اقتصاد السوق.

سابعا: الانطلاق من إصلاح القطاع الزراعي

اتجهت الحكومة الصينية إلى إصلاح القطاع الزراعي كأول خطوة لها في عملية الإقلاع الاقتصادي ، وذلك يعود إلى أسباب مختلفة من أهمها اتساع نطاق تأثير هذا القطاع على الاقتصاد لكبر حجم مساهمته فيه إذ يساهم بثلاث الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن ارتفاع حجم العاملين في هذا القطاع حيث يعمل في القطاع الزراعي ثلثي قوة العمل الصينية ، كما أنه عانى من تدهور كبير في المراحل السابقة أوصلت إنتاجية العامل فيه إلى حد الكفاف، وبالتالي فأن إصلاح هذا القطاع مسألة أساسية لتطوير مجمل الاقتصاد.

ثامنا: حسن استثمار مزايا التخلف

والفكرة الأساسية بخصوص هذا المفهوم هي أن الدول النامية تعتبر في وضع يمكنها من أن تتعلم من التجارب التي عاشتها الدول التي تقدمت بالفعل. فالدول النامية ، فيما يخص مجالي العلوم والتكنولوجيا لا تحتاج الآن إلى إعادة اختراع طريقة أنتاج الأسمدة، أو توليد الطاقة الكهربائية، لأن التكنولوجيا في هذه الميادين أصبحت معروفة ومتاحة، وما على الدول النامية سوى أن تكيف وتعديل تلك الأساليب الإنتاجية لتناسب ظروفها المحلية، وإن مهمة من هذا النوع أسهل كثيرا من مهمة اختراع هذه الأساليب الإنتاجية. ولا يتعلق الأمر بمجالي العلوم والتكنولوجيا فقط ، وإنما بإدارة المشروعات وصنع السياسات والتنظيمات الاقتصادية . وهنا ينبغي التأكيد على أن الاستثمار الصيني للمزايا المشار إليها لم يأخذ شكل التقليد الحرفي أو الاستنساخ الميكانيكي للأساليب التي عرفت التجارب السابقة، بل أخذ شكل المحاكاة المطورة.

تاسعا: استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن من أهم عوامل نجاح تجربة النهوض الاقتصادي في الصين هو ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي (أكبر دولة حاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر) ، إضافة إلى ارتفاع معدل الاستثمار المحلي الصيني، وفي نفس الوقت نجد أن العديد من دول العالم الإسلامي ما زلت تضع العراقيل أمام رؤوس الأموال الأجنبية بالرغم من أهمية هذه الاستثمارات في رفع القدرة الإنتاجية للدولة ، وترسيخ قواعد اقتصادها إذا ما تم التعامل معها وفق شروط وقواعد محددة مثلما يحدث في الصين (فرضت الصين على الشركات الأجنبية شروط من شأنها جعل هذه الشركات قناة فعالة لنقل التكنولوجيا، ومن بين تلك الشروط الدخول معها في إطار مشاريع مشتركة وإلزامها بتأسيس مراكز للأبحاث والتطوير في الصين).

عاشرا: الاستثمار في تنمية الموارد البشرية ودعم البحث والتطوير وربطهما بالنهوض الاقتصادي

استهدفت إستراتيجية الإقلاع الاقتصادي تحول الاقتصاد الصيني من الاعتماد على العمالة الوفيرة الرخيصة كركيزة للإنتاج إلى الاهتمام بالعمالة الفنية الماهرة والمؤهلة كقوة دافعة للنمو، فعملت على تكثيف الاستثمار في تنمية رأس المال البشري وعلى زيادة احتكاكها بالعالم الخارجي لنقل المعارف واكتساب الخبرات، وخاصة في مجالات التقنية الحديثة. ومن ناحية أخرى، توسعت الحكومة الصينية في دعم التعليم الأساسي، وأطلقت عدة مبادرات لتحديث المناهج الدراسية على كافة المستويات والتوسع في نظام التدريب والتعليم المهني والفني وتطويره ليكون أكثر استجابة لمتطلبات النشاط الاقتصادي مع التوسع في برامج إعادة التدريب والتأهيل للملايين من العمال المهاجرين من الريف لحين إيجاد وظائف منتجة بديلة. كما استهدفت الصين بناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية والبحث والتطوير لتكون أساس الانطلاق نحو الاقتصاد المعرفي. وقد ركزت إستراتيجية الصين على توجيه اقتصادها لإنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية اعتماداً على الابتكارات الوطنية لضمان استدامة النمو وتركزت الجهود بصفة أساسية في صناعة الاتصالات والمعلومات باعتبارها الصناعة الأكثر ديناميكية ، وتم وضع برنامجا للوصول بمعدل الإنفاق على البحث والتطوير إلى 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020.

خاتمة

إن للتجربة الصينية في الإقلاع الاقتصادي خصوصية ترتبط بسياق حضاري وتاريخي وثقافي واجتماعي وبموقع جغرافي وثقل بشري خاص بالصين، يشكل بكيته حالة فريدة عالميا . كما إن الخصوصية المذكورة ترتبط بالمنهج الذي اعتمدته القيادة الصينية في

إدارة عملية الإصلاح والنهوض الاقتصادي. إن من بين أهم ملامح خصوصية المنهج الصيني في الإصلاح والنهوض الاقتصادي هو التدرج المتصاعد بحدوء وتوازن والابتعاد عن أسلوب العلاج بالصدمة الذي أستخدم في بلدان أخرى وثبت عدم نجاحه. وبالرغم من التفاوت بين حجم كل من اقتصاديات دول العالم الإسلامي والاقتصاد الصيني، واختلاف هيكلهما، وتفاوت ثقل القطاعات الاقتصادية في كل منهما، واختلاف الظروف المحيطة بكل منهما، إلا أن أهم درس يؤخذ من هذه التجربة هو إمكانية تحقيق أهداف الإقلاع الاقتصادي وتفعيل التنمية إذا ما توفرت الإرادة لذلك، وإذا ما توفرت القيادة الفكرية التي تعتمد التخطيط السليم وتحقق التعاون مع الشعب، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاعتزاز بالمرور الحضاري والاستقلال السياسي وإلغاء التبعية التي كانت العامل الأساسي في نهضة الصين.

(1) جلال خشيب، مفهوم الإقلاع الاقتصادي وسمات النمو الاقتصادي، متاح على:

<http://www.alukah.net/culture/0/78894/#ixzz3P1RtiZ4f>

(22/11/2014).

(2) أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، بيروت، دار الكتاب اللبناني، بدون سنة نشر، ص 282.

(3) جلال خشيب، مرجع سابق.

(4) عادل مختار الهواري، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، (2002)، ص 123.

(5) W. Rostow, les étapes de la croissance économique, Paris, Edition du Seuil, 1963, p 13-16.

(6) Ibid, p 16-18.

(7) فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي : أطروحات تنموية للتخلف، بيروت، دار الفكر العربي، (1990)، ص 10.

(8) W. Rostow, op. cit, p 23-24 .

(9) Ibid, P 66.

(10) Ibid, P 100.

(11) مصطفى عبد اللطيف، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، ورقة بحثية ضمن المؤتمر الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، غرداية، الجزائر، (2011)، ص 13-13.

(12) عبد المجيد راشد، إبتلاع الدول : سياسة الإصلاح الاقتصادي و فخ العولة المتوحشة، متاح على: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=81674>، (26/11/2014).

(13) [المرجع نفسه](#).

(14) [المرجع نفسه](#).

(15) إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، ورقة عمل ضمن المؤتمر الدولي: مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية، 20-21 مارس بيروت، (2006)، ص 52-53.

(16) طالب عبد صالح التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية: بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 50، العدد 50، بغداد، (2008)، ص 183.

(17) سعد محمد عثمان، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وآفاق تطوره المستقبلية، عمان ، دار وائل، (2001)، ص 30.

(18) وفاء المهداوي، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 33، بغداد، (2012)، ص 179.

(19) نزيهة الأفندي، القفزة الاقتصادية للصين في عهد ماو ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 47، (1977)، ص 60 .

(20) الأمين عبد الوهاب، النظم الاقتصادية دراسة مقارنة، جامعة الكويت، (1986)، ص 234.

(21) روبين ميريدين، الفيل والتنين - صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا-، ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة، (2009)، ص 27.

(22) طالب عبد صالح، مرجع سابق، ص 184-185.

(23) نادر فرجاني، من الكتاب الأحمر إلى الكتاب الأصفر عرض التجربة التنموية الصينية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (1987)، ص 306.

(24) وفاء المهداوي، مرجع سابق، ص 185.

(25) [المرجع نفسه](#)، ص 185.

(26) شارلي هور، الصين ثورة من؟ ، مركز الدراسات الاشتراكية ، القاهرة، (1995)، ص 24.

(27) شايد جاويد بركي، الإصلاح والنمو في الصين، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4 ، (1998)، ص 48.

(28) وفاء المهداوي، مرجع سابق، ص 186.

⁽²⁹⁾ إبراهيم الأخرص، التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الاقتداء بها...؟، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع ، (2005) ، ص 163.

⁽³⁰⁾ وفاء المهداوي، مرجع سابق، ص 187-188.

⁽³¹⁾ إبراهيم الأخرص، مرجع سابق، ص 167-175.

⁽³²⁾ دنغ سياو بنغ ، مسائل أساسية في الصين المعاصرة ، بكين، دار النشر باللغات الأجنبية ، (1988)، ص 65-66.

⁽³³⁾ مجلة الصين اليوم، عدد شهر سبتمبر (1997)، ص 35.

⁽³⁴⁾ فرانسواز لوموان، ترجمة صباح محمود كعدان ،الاقتصاد الصيني، الكتاب الشهري 82 ، دمشق، أفاق ثقافية ، (2010)، ص 13.

⁽³⁵⁾ وفاء المهداوي، مرجع سابق، ص 189.

⁽³⁶⁾ Economist Intelligence Unit, "The 12th Five-Year Plan :China's Economic Transition , "An Economist Corporate Network (Shanghai) project for Takes, May 2011, p.3-7.

⁽³⁷⁾ الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة، منتدى الرياض الاقتصادي ، الدورة الرابعة، (2009)، ص 118.

⁽³⁸⁾ فرانسواز لوموان، مرجع سابق، ص 15.

⁽³⁹⁾ إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، العدد 1، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، (2011)، ص 52 .